

مستقبلٌ على مثال الماضي

يكفي ان يتبصر اللبنانيون جيدا في حال البلد وتضارب سيل التصريحات السياسية التي تتبدل من حال الى اخرى بسرعة تضاهي تبدل الموجات الرقمية، ليتأكدوا من ان وطنهم لن يكون دولة يوما ما اذا استمر الواقع على ما هو عليه من انقسامات وخلافات على جنس الملائكة، ومن عدم وضوح في الرؤية الى مستقبله بين الامم وعلى مختلف المستويات. الحديث عن الانقسامات لا يرمي طبعاً الى الدعوة الى ان تكون مكوناته السياسية متماثلة، لأن التشابه السياسي يعني موت الديمقراطية التي يبقى تطورها رهن التنوع الفكري والثقافي والاختلاف على الافضل.

ما ينبغي الوقوف امامه طويلا، هو ما نشهده بعض الاحيان من انقسام غرائزي يطبع اليوميات اللبنانية منذ قيام استقلال لبنان قبل سبعة عقود، بدلا من التطلع والعمل على ما هو افضل له، ويضمن تطوره وقوة مناعته بازاء الفيروسات السياسية التي تصيب مقتلا فيه على الدوام. لم يكن الجسد السياسي اللبناني ليبقى منهكا على الدوام لو كانت المواطنة اقتناعا وخيارا عند اللبنانيين الذين يفضل بعضهم البقاء رعايا طوائف وكيانات اهلية ومذهبية. فالانقسامات الحادة التي لا تزال قائمة، وهي تتكرر بوجوه مختلفة، تثبت انها الطريق المثلى لعبور الوهن، من دون ان تكون للبنان القدرة على ان يصبح دولة بما يعنيه هذا الاصطلاح السياسي في الممارسة الداخلية والخارجية.

يكفي ان يمعن اللبنانيون النظر مليا في احوال البلد ليتأكدوا من ان حاضرم كما ماضيهم، وان مستقبلهم لن يكون

غير ماض لا يريدونه هم ان يمضي. فالوقائع تثبت انه ما زال امام اللبنانيين الكثير من العمل والجهد ليلبغوا التطور السياسي. وما يشهد على انه مع كل ازمة وبعدها تتحول عناصرها الى سرديات ممزوجة باليأس والسخرية في آن. اللافت ان قلة تبادر الى مراجعة جدية تحدد مكامن الخلل في البلد، وعدم ابقائه عرضة او ساحة لكل اشتباك سياسي اكان مصدره داخليا او خارجيا. وبالرغم من ادراك معظم المسؤولين اللبنانيين هذه الوقائع، فإن قلة تتحرك من اجل تعديل الواقع الضاغظ للازمات، وايجاد الحلول لها في اتجاه ما هو افضل لمصلحة لبنان العليا بحيث تشكل منصة لبناء دولة بكل ما للكلمة من معنى.

الارتجاجات اللبنانية ليست حدثا جديدا. سياسة استنفار الشعور الطائفي هي في الدرجة الاولى اعلان لقرار ضرب الدولة والتفاعل الديمقراطي بين مختلف المكونات، اي ضرب النظام السياسي برمته. لكن جديد الارتجاجات اتساع حجمها وصلافة علانيتها وما تفضي اليه من اخطار حقيقية لا تبشر الا بالتراجع من سيء الى اسوأ. واذا كان المبدأ يفرض التوقف عن الحفر عند السقوط في الحفرة، فالبعض في لبنان - ويا للأسف - لا يفعل غير الاستمرار في الحفر ما يزيد ازماتنا ومعضلاتنا تعقيدا.

ما آل اليه الوضع يصح فيه القول ان بعض السلوك السياسي والاعلامي صار اقرب الى المغامرة والمقامرة. اما الاصرار على استهداف الاستقرار السياسي والامن والاقتصادي الذي ساد

البلد منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، وتكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل حكومة "استعادة الثقة" وانطلاق المجلس النيابي في ورشة تشريعات كانت استثنائية ممفاعيلها، وحاولت تعويض شيء مما فاتنا جميعا جراء الجمود السياسي لمدة سنتين، لم يكن الا استهدافا مباشرا ومتعمدا للنظام السياسي الذي ارتضاه اللبنانيون ويتمسكون به الى الآن.

المؤسف والمحزن، لا بل المخيف، هو في وقوع اللبنانيين على حدين قاسيين هما:

اما التوجه مملء ارادتهم الى خوض السياسة من باب الانقسام الذي كان دائما يجعل البلد قاصرا، وفي حاجة الى مساعدة ورعاية اقليمية او دولية او الى كليهما معا لمنع وقوعه في أتون الحروب.

واما الحد الثاني فيتمثل في تسويات سياسية يرتضونها بذريعة "خصوصية التركيبة اللبنانية".

لكن ما ليس مفهوما على الاطلاق، ولا يوجد ما يبرره في حال من الاحوال، هو اغفال واهمال مبدأ التمسك بالنظام والدستور بوصفهما الآليتين اللتين تصحان لاستيعاب الازمات وتطويقها، والتي يبقى امر تعرض الدول لها قائما، وقد تكون سياسية او اقتصادية او بيئية او حتى امنية، لكن ذلك غالبا ما يكون استثناء عند الدول الراسخة والمتطورة. اما في الحالة اللبنانية فإن الاستثناء هو القاعدة. اي ان لبنان في حال دائمة ومستمرة مع الازمات، بينما الاستقرار هو الاستثناء.



تاريخ لبنان، اقله الحديث، هو سلسلة من ازمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول الموقته، ودائما بدا لبنان حيزا لتوليد الازمات تليها توترات تستدعي التدخلات الخارجية ثم تسويات، حتى صار العمل السياسي مقترنا بالارتجال في معالجة الصراعات والتوترات.

واذا كان الامن يشترط مهارة المولجين به، فهذا لا يلغي حقيقة انه حاصل ونتيجة للداء السياسي ليشكلا معا - اي الامن والسياسة - قاعدة للبناء الاقتصادي الذي يعبر عن متانة الدولة. لكن هذا الثالث بوضعه الراهن لا يشي بخير قريب اذا ما استمر اللبنانيون، مواطنين وسياسيين، على ما هم عليه، وعلى ما كانوا عليه سابقا، لأن ذلك يعني ان ما ينتظرنا مستقبلا هو ما شهدناه وخبرناه ماضيا ونعيشه حاضرا. فالوطنية ليست ادعاء يستعين بالحجج السياسية ليكتسب شرعية تسعير الخلافات والمشكلات لتحويلها الى ازمات. ولا هي تعصب اهوج يولد انعزالا وشرانق تتفوق، بالقدر التي ينبغي ان تكون فيه انعكاسا للمواطنة بكل ما فيها من حقوق وواجبات، ولمنظومة قيم اخلاقية وسياسية تعبر عن التزام الدولة وسلامتها وامنها وازدهارها، ومن خلال التمسك بالوحدة في اطار التنوع الديمقراطي والسلمي، وعلى ان تكون اتحادا اختياريا بين المجموعات الواثقة من وحدتها، تكسبها نموا يعزز مكانتها ووجودها، مع وعيها الثابت والراسخ باصرارها على ان لبنان يستحق الكف عن استخدام مقولة "الهواجس" التي استخدمها الجميع من دون استثناء.